في حوار مع إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان : الثقافة واللغة والتعددية في المغرب

الثقافة ليست ترفا، هي نمط حياة وسلوك، وهي حق لكل مواطن. لذلك لم يكن من بد أن نحمل أسئلتنا الثقافية إلى الإنسان الذي بإمكانه اليوم أن يضيء الوجه الحقوقي في السياسة الثقافية، ثروة غير مادية، والجهود المبذولة من أجل ترسيخ الفعل الثقافي كحق من حقوق الإنسان. لم يكن هذا الإنسان سوى السيد ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ما هو الموقع الذي تحتله الثقافة والحقوق الثقافية في اهتمامات وأجندة المجلس الوطني لحقوق الانسان ؟

في البداية أود أن أشكر القائمات والقائمين على مجلة "نساء المغرب"، وعلى اختيارهم لموضوع الحقوق الثقافية والتعدد الثقافي. كما يعرف الجميع، فقد قطع المغرب أشواطا هامة في مجال النهوض بحقوق الإنسان، وترسيخ المساواة بين المرأة والرجل، وبناء دولة الحق والقانون. وقد قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمواكبة النقاش العمومي حول هذا التحول، وساهم في إعمال جوهر ومقتضيات الدستور بآراء، ومذكرات بخصوص مشاريع قوانين. لم تكن الثقافة والحقوق الثقافية بمنأى عن هذا الاهتمام، فقد نظم المجلس في صلة مع مستجدات الدستور، والتأصيل لحقوق الإنسان ندوات علمية وأنشطة ثقافية، كان أولها ندوة أرفود في يناير 2013 حول التعدد الثقافي واللغوي بالمغرب، وسبل تفعيل مقتضيات الفصل الخامس، ونظم أيضا أياما دراسية حول الثقافة الحسانية في المناهج التعليمية، وحول التراث الثقافي، خاصة الصخري. وشارك لثلاث سنوات متتالية في موسم طانطان، ببرامج ثقافية محلية ترمي إلى الحفاظ على هذا الموروث، وإلى إعادة الاعتبار للذات. وقد اختير للمشاركة شعار دائم ونو مغزى "الحق في الثقافة". نظم المجلس كذلك الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش، وشارك بفعالية في مهرجان كتابة بالصويرة. كما ساهم في مهرجانات عديدة، تهم مجالات ثقافية كالمسرح والسينما والتعابير الموسيقية والغنائية (الحسيمة، الناضور، طنجة، تطوان، مراكش، أكادير، طانطان، العيون، السمارة، الداخلة ...). علاقة بالسينما وحقوق الإنسان، وبعد إنتاجه لمجموعة من الأفلام حول فترة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، انخرط المجلس في برنامج طموح منذ بداية 2015 للتعريف بالإنتاجات السينمائية الحديثة، في علاقتها بحقوق الإنسان، وذلك بمدن برشلونة، مدريد، بوكوطا، مكسيكو،... في مجال التاريخ والذاكرة والتراث. وفي إطار تتبع تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، نظم المجلس أربع ندوات حول الصحافة والتراث، بمدن الحسيمة وورزازات والداخلة والدار البيضاء، توج بعضها بإصدارات وبمشاريع إنشاء متاحف جهوية (متحف الريف بالحسيمة ومتحف التراث الصحراوي بالداخلة). ونحن الآن بصدد إكمال إصدار جديد، حول "دار تاريخ المغرب" المرتقب إنشاؤها في الدار البيضاء. ولا ننسى أيضا أن رواق المجلس بالمعرض الدولي للكتاب والنشر، هو موعد لاستحضار البعدين الثقافي والحقوقي في انشغالات المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

> الثقافة لا تحظى في بلادنا بالأولوية أثناء تصور السياسات العمومية، لذلك تتضاءل قيمة هذا الرّأسمال الرّمزي

كما ترون، فالحقوق الثقافية حاضرة ضمن انشغالات المجلس، ونحن مطالبون ببذل المزيد مع شركائنا.

ما هو مضمون مفهوم "التعدد الثقافي واللغوي" الذي نص عليه الدستور ودعا من أجل تفعيله إلى إحداث مجلس أعلى خاص به؟

كرس دستور 2011، الذي يشكل في بعض مضامينه ميثاقا حقيقيا للحريات، التنوع الثقافي واللغوي في بلادنا. فقد نص في ديباجته على أن الهوية الوطنية موحدة " بانصهار كل مكوناتها، العربية – الإسلامية والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية " زيادة على ذلك، فالمغرب ملتزم بـ"حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون، أو المعتقد أو الثقافة، أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي، أو اللغة أو الإعاقة، أو أي وضع شخصي، مهما كان "

إن التعددية الثقافية للمجتمع المغربي لا تحتاج إلى برهان. وقد أقر بها الدستور دون أي لبس أو غموض، لقطع الطريق على أي محاولة لعرقلة دينامية الإصلاح، والاعتراف بالحقوق الثقافية لجميع المكونات. نلاحظ أن هناك تدرجا منطقيا، في مسألة تطرق الدستور للتعددية الثقافية : اعتراف بتعدد المكونات وانصهارها لتكوين الهوية المغربية، وترسيم اللغة الأمازيغية بالتنصيص على تحديد قانون تنظيمي، لمراحل تفعيل الطابع الرسمي لهذه اللغة، وحماية اللغة العربية وتطويرها، وصيانة الحسانية، وحماية اللهجات والتعبيرات الثقافية، وتعلم وإتقان اللغات الأجنبية أصبح بديهيا إذا اعتماد سياسة لغوية منسجمة، تراعي جميع المكونات وتنفتح على العصر. وهذا ما يستوجب، حسب تصوري لإعمال مقتضيات الدستور، إحداث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية. إن تدبير التعدد الثقافي ليس بالشيء الهين، بل ممارسات وتشريعات خاصة، يجب أن تجد حظوة لدى جميع الفعاليات ولدى العامة. الحوار الوطني ضروري والمجلس مطالب، في إطار اختصاصاته، بإعداد مذكرة حول تصوره لكيفية تفعيل مقتضيات الفصل الخامس، من الدستور اعتمادا على المعايير المواثيق الحقوقية الدولية، وعملا بروح الدستور حول الهوية والتعددية، و تدبيرها بشكل عقلاني وبمقاربة حقوقية.

ما هي بتصوركم الآليات الأكثر نجاعة لتفعيل مبدأ الحق في الثّقافة وتعميمها ؟

إيمانا بمبدأ ترابط الحقوق وعدم قابليتها للتجزئة، لا يمكن التفكير في آليات تفعيل الحقوق الثقافية بمنأى عن الحقوق الأخرى. أولا، سيواصل المجلس القيام بمهامه واختصاصاته بما فيها القضاء على جميع أشكال التمييز، منها المتعلقة بالثقافة واللغة. سيواصل كذلك جهوده، لجعل الثقافة في صلب اهتماماته دعما ومشاركة. كما أن إحداث مجلس اللغات والثقافة المغربية، وجعله آلية لخلق سياسة لغوية وثقافية متجانسة، سيضمن للمواطن الحق في المشاركة في الحياة الثقافية، وضمان المساواة بين جميع الفئات. علاقة بالقطاعات المعنية، لا ننسى أن المغرب أنجز مشاريع هامة يمكن أن نساهم في النهوض بالثقافة وتعميمها، وأخرى في الأفق : إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بإنجازاته الكبرى، المؤسسة الوطنية للمتاحف ومتحف الفن المعاصر، المسرحان الكبيران للرباط والدار البيضاء، ومسرح وجدة، ومشروع المتحف الوطني للأركيولوجيا وعلوم الأرض... ونرى أنه من الضروري كذلك التفكير والعمل على مبدأ الحق في الثقافة لسكان المناطق القروية، مع تقوية مبادرات الجماعات المحلية والمجتمع المدني، للمساهمة ولو بقسط صغير ولكن فعال، في إيصال المنتوج الثقافي، إلى المواطن وحماية المنتوج المحلي ●

14/10/2015
Conseil national des droits de l'Homme
38
www.cndh.org.ma